

واقع نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية: دراسة وصفية تحليلية

د. درديش أحمد

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة البليدة 2

ملخص باللغة العربية

تبنت الجزائر نظاما تعليميا جديدا عرف بنظام "ل.م.د"، حيث شرعت بعض الجامعات في تطبيقه ابتداء من سنة 2004، ثم عمم تدريجيا على مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي أحدثتها المنظومة الجامعية العالمية، وتوحيد الشهادات والدرجات العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المجتمع المحلي. تناولت هذه الدراسة طبيعة نظام "ل.م.د" والسياسات التعليمية المنتهجة في عملية التقييم والتدرج، وتم تقييم تطبيق هذا النظام ومدى استجابته ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية ومسايرتها لعجلة التنمية. اعتمد هذا البحث على تحليل الوثائق الرسمية والأكاديمية التي تناولت هذا النظام، وتمت عملية التقييم بناء على آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والأساتذة حول هذا النظام.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن تطبيق هذا النظام في الجزائر لم يحقق الأهداف المرجوة منه وذلك بسبب عدم توفر المناخ المادي والبشري. فالجامعة الجزائرية ما زالت تعاني من نقص المرافق البيداغوجية كالمخابر، قاعات الأنترنت، المكتبات المتخصصة، نقص التأطير، غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفية الانتقال من طور إلى آخر وغياب الشريك الاقتصادي. كما أن سياسة التقييم المنتهجة لم تحقق نوعية التكوين المرجوة كون أن طرق التقييم والتدريس المتبعة لا تختلف عن تلك التي كانت متبعة في النظام الكلاسيكي رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية.

Résumé

A l'instar de ce qui se passe au niveau mondial, l'Algérie a également adopté le nouveau système LMD. Certaines universités l'ont déjà expérimenté à partir de 2004. Le système s'est ensuite généralisé progressivement aux différentes universités en vu de suivre les développements entamés par le système universitaire mondial et de veiller à l'harmonisation et à la standardisation des diplômes universitaires.

Cette étude a pour objet de traiter la nature du système L.M.D et des politiques de formation engagées. Elle permet aussi d'examiner la mise en œuvre de ce système et son degré d'adéquation et sa contribution à résoudre les problèmes dont souffre l'université algérienne et à favoriser le développement économique. Cette recherche c'est appuyée sur l'analyse de documents officiels et académiques ayant traité ce sujet. L'évaluation s'est basée sur les opinions des doyens des facultés, les chefs de département et les enseignants.

Parmi les résultats auxquels l'étude a abouti, on peut avancer le fait que l'application du système LMD en Algérie n'a pas réalisé encore ses objectifs en raison du manque des moyens matériels et humains. L'université algérienne souffre encore de l'insuffisance d'installations pédagogiques, du service Internet, des bibliothèques spécialisées, du manque de supervision de l'absence de dispositions juridiques qui régissent la transition d'une étape à l'autre, et du désintéressement du partenaire économique. Cependant, la politique d'évaluation engagée n'a pas atteint la qualité de formation espérée du fait que les méthodes d'évaluation et de formation appliquées ne diffèrent guère de celles du système classique malgré les divergences entre les deux systèmes par rapport aux produits de la formation.

1- مقدمة

نظرا للتحولات والتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، العلمية والتكنولوجية، التي طرأت على المستوى الدولي بشكل عام والعربي بشكل خاص، أدركت معظم الدول التداخل الكبير الموجود بين التعليم العالي والبحث العلمي من جهة والتنمية من جهة أخرى. واستدعى ذلك حصول تحول كبير في رسالة التعليم العالي، حيث أصبح مطلوبا

منه مواكبة هذه المستنجدات ومواجهة تحديات العولمة. فقد بات مطلوب من الجامعات المساهمة في حل المشكلات اليومية للمحيط والمجتمع في شتى المجالات، بما تحتويه من مصادر الطاقة البشرية المميزة علميا والقادرة على التفاعل ايجابيا مع جميع التغيرات، وبذلك أصبح العنصر البشري أداة فعالة للتغير والتنمية الشاملة. لهذا أخذت دول العالم المتقدم والنامي تتفحص أنظمتها التربوية بحثا عن مواقع الخلل والاضطراب، فقامت بإصلاح أنظمتها التعليمية والذي عرف بمصطلح نظام "ل م د".

ولمواجهة ضغوطات وتحديات العولمة والانفجار المعرفي والتطور السريع في مجالات العلوم والتكنولوجيات والاقتصاد والإعلام والاتصال، تبنت الجزائر هذا النظام كبديل للنظام الكلاسيكي، وشرعت بعض الجامعات في تطبيقه ابتداء من سنة 2004، وذلك بعد سلسلة من اللقاءات تضمنت جملة من الأهداف والإجراءات والسياسات على مختلف المستويات، وبعد ذلك تم تعميمه على مستوى مختلف الجامعات الجزائرية، وذلك من أجل مواكبة التطورات التي أحدثتها المنظومة الجامعية العالمية، وتوحيد الشهادات والدرجات العلمية مع الأخذ بعين الاعتبار بعض خصوصيات المجتمع المحلي. سنحاول من خلال هذه البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما هي الامتيازات العلمية والمنهجية الجديدة التي يتميز بها نظام "ل.م.د" عن باقي الأنظمة؟ وما هي السياسات التعليمية المنتهجة في عملية التقييم والتدرج في نظامه الدراسي؟ وما هو واقع التعليم العالي في الجزائر في ظل تطبيق نظام "ل.م.د"؟ وهل تطبيق هذا النظام نجح في سد العجز والإختلالات التي كان يعاني منها النظام القديم؟.

2- أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- الوقوف عند طبيعة وخصوصيات نظام "ل.م.د" والتطلع على الاستراتيجيات التكوينية التي ينتهجها؛
- معرفة السياسات التعليمية المنتهجة في عملية التقييم والتدرج في نظام "ل.م.د"؛
- تقييم التجربة الجزائرية في تطبيق نظام "ل.م.د" ومعرفة مدى استجابة هذا النظام ومساهمته في حل المشكلات التي تعاني منها الجامعة الجزائرية؛
- محاولة التوصل إلى حلول تساعد متخذي القرار في معالجة النقائص والصعوبات التي يعاني منها التعليم العالي في الجزائر.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتطرق إلى تشخيص نظام تعليمي جديد "ل.م.د"، الذي يعتبر الأسلوب التعليمي المعتمد عليه حاليا في تحقيق التكوين النوعي في الجامعة الجزائرية، خاصة مع التحولات التي يعرفها العالم الخارجي في شتى المجالات. كما يكشف عن وضع التعليم العالي في الجزائر في ظل تطبيق هذا النظام والمشاكل التي ما زالت تعاني منها الجامعة الجزائرية، قصد إيجاد الحلول المناسبة.

4- المنهجية المتبعة

اعتمدت هذه الدراسة على الوثائق الرسمية والأكاديمية والنصوص التنظيمية التي تناولت إصلاحات التعليم العالي (نظام "ل.م.د")، وتم تقييم تطبيق هذه الإصلاحات من خلال آراء عمداء الكليات ورؤساء الأقسام والأساتذة حول مدى نجاح تطبيق نظام "ل.م.د" ومساهمته في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الجامعة الجزائرية في ظل النظام القديم.

5- ماهية نظام "ل.م.د"

5-1- مفهوم نظام ل.م.د

نظام "ل.م.د" (ليسانس-ماستر-دكتوراه) هو نظام دراسة يهدف إلى تلبية تطلعات المجتمع الجزائري في الحقبة الحالية في ميدان التكوين، ومن ضمنها تحسين نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، وزيادة المنافذ المهنية المرتبطة بكل مستوى من مستويات المنظومة، مع التركيز أكثر على البعد المهني والإرساء الإقليمي وتطوير حوض نشاطات الإنتاج والخدمات[1]. وهذا الهيكل التعليمي مستوحى من السياسات التعليمية للدول الأنجلوسكسونية، وتعمل به حاليا مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية، كندا، انكلتر، فرنسا، ألمانيا، روسيا، بلجيكا، الصين، اليابان، تركيا، تونس، المغرب وغيرها من الدول الإفريقية الأخرى[2].

تبنت الجزائر هذا النظام بشكل تدريجي منذ سبتمبر 2004، وذلك بعد أن تبين بأن النظام الكلاسيكي أصبح غير موافق للتغيرات التي عرفها المجتمع الجزائري في ظل

العولمة. وهذا النظام يحضر لشهادات معترف بها في العالم أكثر تكيف مع الاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل.

2-5- أهداف نظام "ل.م.د"

يهدف نظام التعليم العالي الجديد إلى تجاوز المشاكل التي ميزت النظام التعليمي القديم وتحسين الأداء داخل الوسط الجامعي. ويمكن رصد أهداف هذا النظام في النقاط الآتية[3]:

- ◀ تحسين نوعية التكوين الجامعي.
- ◀ تلاؤم نظام التكوين العالي مع باقي الأنظمة التكوينية في العالم.
- ◀ إعطاء حيوية وفعالية للتكوين الجامعي وذلك بتحديث البرامج التكوينية من خلال مراجعتها وتنويع وتعديل المسالك أثناء الدراسة في مجالات التكوين، لتكون نوعية ومنظمة وملائمة لمتطلبات سوق العمل، وذلك بالتشاور مع القطاع الاقتصادي في إطار خطط الدولة التنموية.
- ◀ تسهيل معادلة الشهادات لتسيير حركية الطلبة داخل الوطن وخارجه.
- ◀ مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي، التي تبدو فيه ذاتيته وهذا ما يساعده على التكوين الفردي حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.
- ◀ ربط الجامعة الجزائرية بالفضاء العالمي والتفتح أكثر على التطورات العالمية، خاصة المتعلقة منها بالعلوم والتكنولوجيا.
- ◀ اشتراك الجامعة الجزائرية في التنمية المستدامة للبلاد.
- ◀ ترقية الحركة التمهينية في التكوين.

3-5- مبادئ نظام ل.م.د

يقوم نظام "ل.م.د" على جملة من المبادئ الأساسية نذكر من أهمها:

◀ تنظيم عرض الدروس والمواد وتحديدها في إطار ميادين كبرى للتكوين لتحقيق تجانس أكبر وترابط أمتن بين مختلف الاختصاصات مع التركيز على الأفاق المهنية المفتوحة أمام الطلبة الجزائريين في كل ميدان وفي كل اختصاص.

◀ تكييف التدريس بالتعليم العالي حسب مسارات تكوينية فردية استنادا إلى الاختيارات الذاتية لكل طالب حسب مشروعه المهني الخاص. وعليه فإنه يتم تنظيم التكوين الجامعي اعتمادا على سدايسات، ووحدات تعليمية أساسية وأخرى اختيارية لتمكين الطالب من دعم كفاءاته المهنية، بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة وفي اللغات الأجنبية وغيرها من المعارف التي تيسر الاندماج في سوق الشغل وخلق المشاريع الخاصة. وبناء على ذلك فإن تكامل الاختصاصات وتعددتها يشكلان أهم الأهداف التي يسعى النظام الجديد إلى تحقيقها.

◀ رسم مسار الطالب ونحته حسب هيكل تصاعدي، إذ تسخر كل مجموعة من الوحدات التعليمية بالنظر إلى مستوى التعليم وبالنظر إلى الكفاءات الواجب اكتسابها في كل درجة من درجات التكوين الجامعي، لتمكينه من الإلمام بجملة من المعارف التي تضبط بدقة من طرف المسؤولين البيداغوجيين.

ويتضح مما تقدم أن إرساء نظام "ل.م.د" هو مشروع خاص بكل جامعة، يتم إعداده بالنظر إلى تميز ميادين اختصاصاتها وخصوصية موقعها الجغرافي وانتمائها الجهوي والوطني، للنجاح في بعث أجيال جديدة من الكفاءات التي تستجيب إلى حاجيات سوق الشغل الوطنية والأجنبية. وتقوم المنظومة الجديدة على مجموعة من الآليات والوسائل تشكل في مجموعها المكونات الأساسية لهذا النظام.

4-5- مميزات نظام "ل.م.د"

◀ نظام تعليم سداسي يضم وحدات تعليم أساسية، وحدات تعليم استكشافية، وحدات تعليم مشتركة ووحدات تعليم للتخصص.

◀ تزود كل وحدة تعليم بقيمة في شكل وحدات قياسية.

◀ وحدات التعليم قابلة للاكتساب والتحويل.

◀ يعتمد الترجيح على طبيعة الاختبارات وعلى أنماط المراقبة المعتمدة.

◀ نظام الانتقال سنوي.

تنظم مجالات التكوين مجموعة من الفروع والتخصصات والشعب في شكل مسالك تكوين نموذجي مع إمكانية العبور بين المسالك. زيادة على هذه المميزات التي توفرها هيكلية التكوين، كونها بسيطة وواضحة القراءة، وتقتصر على ثلاث شهادات. فالنظام الجديد "ل.م.د" يركز على رؤية أكثر انسجاما بخصوص توفير التكوين، تكون هذه العروض على شكل "مجالات" وتنظم في شكل مسارات نموذجية، تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي.

6- أطوار التكوين في ظل نظام "ل.م.د"

في إطار الإدارة الساعية لتحسين المردود الجامعي والهبوض بقطاع التعليم العالي، جاء الإصلاح الجديد "ل.م.د" والذي تضمن هيكلية جديدة للتعليم العالي، ويمكن تحديد ملامحه في النقاط الآتية:

- * ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب على التعليم العالي؛
 - * تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال؛
 - * تطوير التخصصات لتتكيف مع تطور وتنوع الحرف والمهن؛
 - * تعزيز القيم الثقافية للرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور؛
 - * الانفتاح على التطور العالمي علميا وتكنولوجيا؛
 - * خلق تبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث؛
 - * ترسيخ أسس تسيير ترتكز على التشاور والمشاركة.
- تعتمد هيكلية هذا النظام على ثلاثة أطوار تكوينية وهي:

6-1- الطور الأول

مدته 3 سنوات بعد البكالوريا (بكالوريا +3 سنوات)، ويشمل على تكوين قاعدي (أولي) متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد إلى أربعة سداسيات (تعليم مشترك يمتد على سنتين)، وفيه يتحصل الطالب على المبادئ الأولية للتخصصات المعنية بالشهادة، وكذا معرفة مبادئ منهجية الحياة الجامعية واكتشافها، وتمكينه من القدرات العملية

التي تيسر له الاندماج في الحياة المهنية، وذلك بتعزيز تحكمه في التكنولوجيات الحديثة وفي اللغات الأجنبية. ويتبع هذا التعليم المشترك الذي يمتد على سنتين بسنة للتخصص ويتفرع التكوين فيما إلى:

* **فرع أكاديمي:** يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها مواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا (ماستر بحث أو ماستر مهني)، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.

* **فرع مهني:** تتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصاحبها الاندماج المهني المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة كقطاع التربية الوطنية، الصحة، العدالة، الفلاحة، الصناعة، السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

ولكي يكون اختيار هذا الفرع ذا أداء جيد فإنه يقتضي تعددا في العرض لشهادات الليسانس المهنية التي تتوافق مع طلبات السوق، كما ينبغي أن يكون ذا أثر مزدوج، فهو يثمن في السوق هذا المستوى من الليسانس باعتباره كفاءة لمهنيين مختصين يملكون قواعد كافية تضمن لهم القدرة على التطور في وقت لاحق من جهة، ويفتح آفاقا للطلبة الذين لم يتمكنوا من تحديد موقع لهم في الماستر من جهة أخرى.

ينطلق التكوين العلمي في نظام "ل.م.د" من التكوين المشترك، الذي يضم عدة مواد منسقة في وحدات معرفية متداخلة، وتتفاوت قيمة الوحدات حسب الرصيد المخصص لها بما تحمله من مواد، تعتبر الحجر الأساس في تخصص الطالب الذي اختاره، ودراسته في نفس الميدان لوحدة أخرى أقل قيمة من الوحدات الرئيسية، التي تساعد على الانفتاح على معارف أخرى، تمكنه وتساعد على التعمق في مواد الوحدة الأساسية التي سيتخصص فيها. وهكذا يكون الطالب بعد انتهائه من السداسيين الأوليين قد ألم بجميع المعارف والتقنيات المتعلقة بالتخصص المراد التكوين فيه. وهذا ما نصت عليه المادة رقم 16 المنظمة لنظام "ل.م.د" في النص التالي[4]: تنظم المسالك التكوين لنيل شهادة الليسانس في ستة سداسيات تتضمن ثلاثة مراحل وهي:

- مرحلة التعرف على الحياة الجامعية والتكيف معها، واكتشاف المبادئ الأولية للتخصصات؛

- مرحلة التعمق وترسيخ المعارف والتوجيه التدريجي؛

- مرحلة التخصص، وتسمح باكتساب المعارف والمؤهلات في التخصص المختار. إن التنوع المعرفي الذي يتضمنه الجذع التكويني المشترك لميدان نظام "ل.م.د" يوفر الثراء المعرفي للطالب، الذي يساعده على الاستمرار في الإلمام بمعارف مسار التكوين، والإحاطة بجميع خصوصياته، حتى يكون الطالب على دراية تامة بما درسه ولما سيدرسه في المراحل التدريبية الذي هو مقبل عليها مستقبلا، تجعله أكثر تحكما في دراسته. ويتضح من خلال ما تقدم أن نظام "ل.م.د" يقترح تعريفا جديدا للشهادة الجديدة إذ أنها تعبر عن مستوى معين من التعليم العالي مع الإشارة إلى ميدان الاختصاص أو الاختيار لإبراز مهنية الطالب بالتركيز على الكفاءات التي اكتسبها في إطار مسار تكويني.

2-6- الطور الثاني

تدوم هذه المرحلة التكوينية 5 سنوات بعد البكالوريا (البكالوريا+5 سنوات)، أي سنتين بعد شهادة الليسانس. ويسمح لكل طالب حاصل على شهادة ليسانس "فرع أكاديمي" تتوفر فيه شروط الالتحاق، كما يسمح للطلبة الحائزين على شهادة ليسانس "فرع مهني"، بعد فترة قصيرة يقضونها في عالم الشغل، متابعة التكوين الأساسي والحصول على تخصص. فهذا النظام يمكن الطالب من متابعة التكوين في الدكتوراه أو التوجه نحو نشاط مهني، وينقسم إلى:

* فرع أكاديمي: يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر بحث)، لتمكينه بعد ذلك من الالتحاق بمستوى الدكتوراه.

* فرع مهني: يمكن الطالب من الحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهله إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني). يتوج الطالب بشهادة الماستر بعد 4 سدايسات من الدراسة، يخصص آخرها للقيام بتريص بحث بإحدى مؤسسات أو مخابر البحث أو بتريص مهني بإحدى المؤسسات الاقتصادية.

3-6- الطور الثالث

تدوم هذه المرحلة التكوينية 8 سنوات بعد البكالوريا (البكالوريا+8 سنوات)، وتتجه السنوات الثلاث الأخيرة من التكوين الجامعي إلى إعداد بحوث وتحرير أطروحة الدكتوراه. ويتابع الطالب خلال هذه المرحلة دروسا علمية وبيداغوجية كما يمكنه القيام بترجمات بحث بإحدى الجامعات أو بمراكز البحث الوطنية أو الأجنبية . وأمام تعدد الاختصاصات، والتطور المذهل للمعارف والطابع التطبيقي للبحث، فإن التكوين في مستوى الدكتوراه الذي يدوم لمدة ثلاثة سنوات، ينبغي أن يضمن:

- تعميق المعارف في الاختصاص.

- التكوين عن طريق البحث ولصالحه (تطوير قدرات البحث، التكيف على العمل الجماعي..).

إن ما يبرر إعادة توجيه التكوين في مستوى الدكتوراه أيضا هو ظهور حرف جديدة تكون مدتها محددة أحيانا كنتيجة للتطوير التكنولوجي، وتطور الطلب يزداد شيئا فشيئا إلى التخصص النوعي والتكويني في مستوى الدكتوراه الذي ينبغي أن يبقى أولوية لدى كل مؤسسة جامعية، ويجب أن يحقق الأهداف التي وضع من أجلها، ويتوج هذا التكوين بشهادة دكتوراه بعد تحضير رسالة بحث في التخصص.

7- معالم الهيكلة الجديدة لتنظيم التعليم العالي

7-1- التوجيه: يتم توجيه الحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد إلى أحد الفروع الكبرى لتمكينهم من التعرف على الوسط الجامعي والتكيف معه (بعد أربع سداسيات)، كما أن الالتحاق بتكوين ما يجب أن يتم على أساس توجيه ملائم بعد سنتين من التعليم المشترك.

7-2- الفروع الكبرى: يضم الطور الأول مرحلتين: مرحلة أولى مدتها سنتان، ومرحلة ثانية مدتها سنة. تدرس في المرحلة الأولى محتويات تعليمية لفروع متقاربة يتم تجميعها في فروع كبرى، بإمكانها تشكيل قاعدة مشتركة لتخصصات متعددة في السنة الثالثة، نذكر منها على سبيل المثال: العلوم والتكنولوجيات، الآداب واللغات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، علوم الصحة، الحقوق، الاقتصاد والعلوم السياسية وغيرها.

يشمل نظام "ل.م.د" في الجزائر على 14 ميدانا وهي: علوم المادة (فيزياء، كيمياء)، رياضيات، إعلام آلي، علوم الطبيعة والحياة (بيولوجيا، بيوكيمياء، علوم البحر)، علوم الصحة (الطب، الصيدلة)، علوم الأرض والكون (جيولوجيا)، علوم للتكنولوجيا

(هندسة معمارية، إلكترونيك)، علوم الاقتصاد والتجارة والتسيير، علوم القانون والإدارة والسياسة، علوم الاجتماع (علم النفس، علم الاجتماع)، علوم الإسلام ، اللغة العربية (أدب ولغات حية)، الفن والرياضة والهندسة.

والميدان هو الآخر يتفرع إلى شعب متكاملة المعارف، والشعبة جزء من ميدان تكويني. فالشعبة تبين خاصية التخصص الذي يتابعه الطالب داخل الميدان، وقد تكون أحادية الفرع أو ثنائية الفرع أو متعددة الفروع، والشعبة تتفرع إلى تخصصات لتحديد المعارف والقدرات المكتسبة بدقة من طرف الطالب، بهدف الانضمام إلى الحياة المهنية أو مزاولة دراسات معمقة. أما التخصص فهو جزء من الشعبة يبدأ في درجة ليسانس 2 أو ماستر 2 لتحديد المسلك والقدرات المكتسبة من طرف الطالب.

ترتب كل المحتويات البيداغوجية التي تعني كل فرع من الفروع الكبرى وتنظيمها الزمني بكيفية تسمح في نفس الوقت بوضع:

- جذوع مشتركة أطول سواء في مجال مضامينها أو في مجال تناغمها البيداغوجي.
 - إتاحة أقصى ما يمكن من المعابر بين مختلف الفروع والتخصصات.
- إن إعادة هيكلة التكوين بهذا الشكل تساعد على إعداد نظام توجيه تدريجي أكثر دقة، ويتيح للطلبة أيضا الاستفادة من مسارات متنوعة.

3-7- النظام السداسي

يشكل التنظيم السداسي للتكوين أحد الأسس التي يقوم عليها نظام "ل.م.د"، والسداسي هو المدة الدورية لوحدة التكوين. أما النظام السداسي فيتمثل في تقسيم مدة الدراسة إلى سداسيات عوضا عن التقسيم حسب السنوات. إن مثل هذا التنظيم معمول به في معظم البلدان، نظرا لمرونته التنظيمية والبيداغوجية.

4-7- الوحدات التعليمية

يفرز نظام "ل.م.د" مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين، وفي كل مرحلة من مراحله تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر. هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات

التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم.

الوحدة التعليمية هي مجموعة من المقاييس والمواد أو الأنشطة المتناسقة والمنسجمة بيداغوجيا، صممت وفق منطق تدرج بغية اكتساب كفاءات ومهارات محددة[5]. وهناك ثلاث أنواع من الوحدات التعليمية وهي:

– الوحدات الأساسية: تحتوي على البرامج التعليمية الأساسية لتكوين الطالب والتي ترتبط مباشرة بالتخصص.

– الوحدات الاستكشافية: توفر للطالب التعمق في برنامج تخصصه وتتيح له الاطلاع على برامج مسارات أخرى، وتساهم في توسيع ثقافته الجامعية.

– الوحدات المنهجية والثقافة العامة: توفر للطالب الأدوات الضرورية للبحث العلمي وتكسبه القدرة الذاتية على العمل (رياضيات، إعلام آلي، برامج إحصائية، منهجية البحث العلمي، لغات أجنبية...)، وتساعده على اكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية. الوحدة الدراسية تابعة لسداسي معين، وتتم فيه دراستها، وتحتوي على معدل وقروض، فالمعدل يؤكد اكتساب الوحدة الدراسية والقروض تدخل في إنشاء رسملة رصيد الوحدة الدراسية. وعند عدم اكتساب وحدة التدريس، فإن الطالب له إمكانية الاستدراك. وإذا لم تكتسب وحدة التدريس في الاستدراك، فالطالب يكون له المجال في إعادتها كليا أو جزئيا في السنة المقبلة.

7-5- نظام الأرصدة

وهو نظام يتمحور حول الطالب ويرتكز على كمية العمل التي يجب على الطالب القيام بها لبلوغ أهداف البرنامج. وتحدد تلك الأهداف في شكل معارف نهائية ومهارات واجبة الاكتساب. ويمثل هذا النظام منهجا يسمح بإسناد أرصدة لكل مكونات برنامج دراسي معين باعتبار حجم العمل المقرر أدائه على الطالب والمعارف النهائية وعدد ساعات الدروس.

فالرصيد هو الحجم الساعي من العمل الذي يجب أن يبذله الطالب في إطار التكوين الذي يتلقاه في مادة أو مواد، هذا العمل الذي ينقسم إلى عمل جماعي حضوري من خلال المحاضرات والتطبيقات والأعمال الموجهة والندوات العلمية، وعمل فردي يقوم به الطالب منفردا من خلال البحوث والتربصات والتقارير ومذكرات التخرج. ويتراوح

الحجم الساعي بين 20 و25 ساعة في السداسي، حيث يكون مجموع الأرصدة للسداسي الواحد 30 رصيدا تتوزع على الوحدات التعليمية، ويشترط على الطالب الحصول عليها من أجل النجاح في السداسي[6].

والمقصود بالحجم الساعي، الوقت اللازم نظريا للطلاب المتوسط لبلوغ جميع النتائج المطلوبة في نهاية التكوين (الدروس، المساهمة في الندوات، إجراء الامتحانات والتربصات...).

لكل مادة (مقياس) رصيد، ويتحدد رصيد الوحدة بمجموع أرصدة المقاييس أو المواد المكونة لها. وإذا كان الرصيد يعبر عن حجم ساعات العمل فإن العلامة (المعدل) التي يحصل عليها الطالب في أي مادة تمثل التقييم لهذا العمل.

تستعمل الأرصدة كوسيلة للتقييم الكمي للمهارات الواجب على الطالب اكتسابها خلال مساره التكويني. ذلك أن الارتقاء لا يقاس بعدد السنوات بل بعدد الأرصدة المكتسبة، وذلك على غرار النظام المعمول به حاليا في أغلب الجامعات الأوروبية. فالرصيد يمثل مرجعية مشتركة لجميع المؤسسات، أي أن كل وحدة دراسية هي قابلة للتثمين والتحويل، ومعنى ذلك أن كل الوحدات التعليمية التي تحصل عليها الطالب محسوبة له. ولا ينبغي له أن يعيدها مهما غير مسار تكوينه أو تحول إلى مؤسسة أخرى، فهي معترف بها.

6-7- نظام الوصايا

لكل طالب الحق في المساعدة البيداغوجية عن طريق الأستاذ الوصي، وعيه يجب التسجيل في القوائم المخصصة لذلك في الوقت المناسب، التسجيل اختياري وليس إجباري وهي على ثلاثة مستويات[7]:

- المستوى الأول: ويتمثل في الاستقبال والتكوين والتوجيه.
- المستوى الثاني: ويتمثل في المتابعة البيداغوجية والعمل الشخصي.
- المستوى الثالث: ويتمثل في المتابعة والمرافقة لأجل إعداد البحث، وتبصير الباحث بسبل تحقيقه.

7-7- ملحق الشهادة

يتميز نظام "ل.م.د" بإسناد ملحق للشهادة وهو وثيقة تضاف إلى شهادة التخرج من كل مؤسسة. ويعتبر ملحق الشهادة وثيقة تكميلية توضيحية ترفق بالشهادة، وتعرف بالمؤهلات المكتسبة والأرصدة المتحصل عليها خلال المسار التكويني للطلاب، وذلك لضمان مزيد من الشفافية. وتحتوي هذه الوثيقة على عدة معلومات حول الطالب والمؤسسة ومستوى الشهادة (شروط التسجيل، مدة الدراسة، المواد المدرسة، نوعية التريصات...) ومحتواها، النتائج المتحصل عليها، المستوى المهني المكتسب، المسار التكويني وغيرها.

8- التقييم والتدرج في ظل نظام "ل.م.د"

1-8- التقييم

حتى يقوم الطالب بالحجم الساعي للرصيد المطلوب منه، تتوزع الدراسة عبر محاضرات، أعمال تطبيقية، أعمال توجيهية، أعمال فردية، حيث يكون مجموعها الساعي مساويا لقيمة الرصيد. ويشترط إجبارية الحضور للأعمال التطبيقية والتوجيهية المقررة ضمن الوحدات التعليمية للسداسي، وينجر عن التغيب إقصاء الطالب من المادة أو المقياس في حالة تسجيل غياب 3 مرات غير مبررة أو 5 مرات ولو مبررة (المادة 25 من القرار رقم 711)[8]. ويمكن للجنة التكوين فرض إجبارية الحضور على الطلبة بالنسبة للمحاضرات، وينطبق عليها في هذه الحالة نفس الإجراءات السابقة المتخذة في حالة الغياب، وأخيرا ينتهي السداسي الدراسي بامتحانات نهائية لكل المقياس المدرسة وتحدد نتيجتها بنجاح الطالب أو رسوبه.

8-1-1- طرق تقييم الطالب: هناك عدة كفايات لتقييم الطالب نوجزها في النقاط الآتية:

- مراقبة مستمرة مبرمجة من طرف الفريق البيداغوجي وتشمل الفروض المحروسة (TD)، التقارير والتجارب (TP)، النشاط داخل الحصة، البحوث والعروض (TD).
- امتحانات مبرمجة من قبل الإدارة وتشمل الامتحان النهائي والامتحان الاستدراكي.

8-1-2- المبادئ العامة للتقييم

تتمثل المبادئ العامة للتقييم في النقاط الآتية:

- نظام تقييمي سداسي وتدرج سنوي.

- يخصص في نهاية كل سداسي امتحان نهائي لكل وحدة تعليمية، إضافة إلى المراقبة المستمرة، والمراقبة في الأعمال التطبيقية، وكذلك تقييم العمل الشخصي للطلاب. وتدرج هذه النقاط جميعها ضمن النقطة النهائية حسب التوازن.

- يخضع حساب المعدل لمبدأ التكامل والتعويض.

- تمنح نقاط المواد المختلفة داخل الوحدة التعليمية نفسها بالتوازن مع المعاملات وتكامل فيما بينها.

- يحصل على المعدل العام انطلاقاً من المعدلات المحصل عليها في كل وحدة تعليمية مع معاملاتها.

- يكلل نجاح الطالب إذا تحصل على نقطة تكاملية تساوي أو تفوق 20/10.

- كل طالب راسب في دورة جوان، له كامل الحق أن يسجل نفسه في دورة الامتحان الاستدراكي بالنسبة لمواد الوحدات التعليمية غير المحصل عليها، أي تلك التي تحصل فيها على نقطة أقل من 20/10.

- إن النقطة المحصل عليها في الامتحان الاستدراكي تعوض النقطة النظرية للوحدة التعليمية المحصل عليها في الدورة العادية، ويحتفظ بنقطة الأعمال التطبيقية.

- احترام مدة شهرين على الأقل بين الدورة العادية للإمتحانات ودورة الامتحان الاستدراكي.

- كل طالب لم يحصل على معدل تكاملي يساوي أو يفوق 20/10 بعد دورة الامتحان الاستدراكي، يحتفظ بالوحدات التعليمية التي تحصل فيها على معدل يساوي أو يفوق 20/10.

- تحسب أرصدة الوحدات التعليمية كالآتي:

- الوحدات التعليمية الأساسية (60% من أرصدة السداسي).

- الوحدات التعليمية المنهجية (30% من أرصدة السداسي).

- الوحدات التعليمية الاستكشافية (10% من أرصدة السداسي).

8-1-3- تقييم عمل الطالب

• **تقييم المادة:** تتكون العلامة النهائية للمادة من علامتي الأعمال التطبيقية أو الموجهة وعلامة الامتحان، ويشترط أن يساوي أو يفوق معدلها 20/10 حتى يسجل الطالب ناجحاً فيها.

معدل المادة = (علامات التقييم المستمر × نسبتها + علامات الامتحان النهائي × نسبتها) / مجموع النسب

- في حالة وجود أعمال موجهة (TD) فقط فإن علامات التقييم المستمر = علامات TD × نسبتها.

- في حالة وجود أعمال موجهة (TD) وأعمال تطبيقية (TP) فإن:

علامات التقييم المستمر = (علامات TD × نسبتها + علامات TP × نسبتها) / مجموع النسب

- تقييم الوحدة: تكتسب الوحدة إذا تم اكتساب جميع المواد المكونة لها (معدل كل مادة يساوي أو يفوق 20/10)، كما يمكن اكتسابها بالتعويض بين معدلات المقاييس المكونة لها إذا كان المعدل العام للوحدة يساوي أو يفوق 20/10. (المادة 24 و 29 من القرار رقم 712/9).

المعدل العام للوحدة = (معدلات المواد × المعاملات المقابلة لها) / مجموع المعاملات

- يفقد الطالب حق اكتساب الوحدة عن طريق التعويض في حالة إقصائه من مادة أو مواد في الوحدة.

- يكتسب الطالب نهائياً أرصدة الوحدة المكتسبة.

- تقييم السداسي: يكتسب السداسي إذا تم اكتساب جميع الوحدات المكونة له (معدل كل وحدة يساوي أو يفوق 20/10)، كما يمكن اكتسابها إذا كان المعدل العام للسداسي يساوي أو يفوق 20/10.

المعدل العام للسداسي = (معدلات الوحدات × المعاملات المقابلة لها) / مجموع المعاملات

يفقد الطالب حق اكتساب السداسي عن طريق التعويض في حالة إقصائه من مادة أو من وحدة من الوحدات التعليمية للسداسي.

- يكتسب الطالب نهائياً أرصدة السداسي المكتسب.

- تقييم السنة: تكتسب السنة إذا تم اكتساب السداسيين المكونين لها، (معدل كل سداسي يساوي أو يفوق 20/10)، كما يمكن اكتسابها إذا كان المعدل العام للسنة يساوي أو يفوق 10/20.

المعدل العام للسنة = (معدل السداسي الأول + معدل السداسي الثاني) / 2

- إمكانية اكتساب السنة عن طريق التعويض يستفيد منها طلبة الطور الأول فقط (السنوات الأولى والثانية والثالثة من مرحلة اليسانس)، ولا يستفيد منها طلبة الماستر.
- يكتسب الطالب نهائيا أرصدة السنة المكتسبة أي 60 رصيда.

* الاستدراك

- في حالة إخفاق الطالب في اكتساب وحدات من خلال الامتحان النهائي للسداسي، يسمح له بإجراء امتحانات استدراكية تخص فقط الوحدات والمواد غير المكتسبة.
- في حالة اكتساب وحدة تعليمية عن طريق التعويض يسمح للطالب إجراء امتحانات استدراكية تخص المواد غير المكتسبة لهذه الوحدة.

2-8- التدرج

يتوج عمل الطالب بحصوله على الشروط اللازمة للنجاح بالانتقال إلى السنة الموالية من مرحلة التكوين، تركز شروط النجاح التدرج على المعايير التالية:

2-8-1- التدرج في نفس السنة

- إذا كان المعدل العام لكل سداسي أكثر أو يساوي 20/10 فإن الانتقال إلى السنة العليا يتم بشكل آلي.

- تجري المداولات المتعلقة بكل سداسي منفصلة، قد تجرى عقب انتهاء السداسي مباشرة كما قد تؤخر إلى آخر السنة الدراسية على أن تجرى كل واحدة على حدة.

2-8-2- التدرج في مرحلة اليسانس

* الانتقال من السنة الأولى إلى الثانية

- يستطيع الطالب الذي اكتسب السداسيين الأول والثاني من السنة الأولى، بالتعويض أو بدونه، الانتقال إلى السنة الثانية مباشرة.

- يسمح للطالب الذي تحصل على 30 رصيда (أي نصف عدد الأرصدة المطلوب بها في السنة الأولى) بالانتقال للسنة الثانية، بشرط ألا يقل عدد الأرصدة المكتسبة في أحد السداسيين عن 10 أرصدة والسداسي الآخر عن 20 رصيда (المادة 31 من القرار 712)[10]. وفي حالة حصول الطالب على عدد أرصدة يتراوح بين 30 وأقل من 60 رصيда ينتقل الطالب إلى السنة الثانية وذلك بعد موافقة اللجنة البيداغوجية، ويبقى مدينا بكل المواد غير المكتسبة في كل الوحدات غير المكتسبة، مع الأخذ بعين الاعتبار نقاط التقييم المستمر فهي تبقى سارية المفعول.

- لا تتمن ولا تخضع للتحويل في حالة تغيير مسار التكوين من طرف الطالب إلا الوحدات التعليمية التي تحصل فيها الطالب على نقطة تساوي أو تفوق 20/10.

- إن قروض الوحدات التعليمية التي خضعت للتكامل تحسب لصالح الطالب عند حصوله على شهادته، ولكنها غير محولة.

الانتقال من السنة الثانية إلى الثالثة

- يمنح الانتقال إلى السنة الثالثة لكل طالب تحصل على معدل عام تكاملي يساوي أو يفوق 20/10 بالنسبة للسنتين الأوليين.

- يمكن للجنة البيداغوجية أن توافق على انتقال الطالب إلى السنة الثالثة إذا تحصل على 90 رصيدا من أصل 120 رصيد، وأن يكون متحصلا على جميع الوحدات الأساسية لمسار تكوينه مع مطالبته باستدراك الديون المسجلة عليه لاحقا، ويؤخذ بعين الاعتبار النقاط المحصل عليها في الامتحان المستمر لأنها غير قابلة للتغيير.

- يعتبر من اختصاصات لجنة التكوين إجبار أو إعفاء الطالب الذي انتقل للسنة الموالية دون الرصيد الكامل، من متابعة الدراسة في الوحدات والمواد التي لم يكتسبها في السنة السابقة.

- يعتبر راسبا كل طالب لم تتوفر فيه الشروط السابقة للانتقال، ويسمح له بإعادة التسجيل ما لم يتجاوز عدد السنوات التي قضاها في الليسانس 5 سنوات، ويسمح استثناء للطالب الذي اكتسب 120 رصيدا من إعادة التسجيل لسنة إضافية (المادة 34 من القرار 712)[11].

8-2-3- التدرج في مرحلة الماجستير

- يستطيع الطالب الذي اكتسب السداسيين الأول والثاني من السنة الأولى، الانتقال إلى السنة الثانية مباشرة.

- يسمح للطالب الذي تحصل على 45 رصيدا من أصل 60 رصيدا واكتسب الوحدات التعليمية المشروطة لمسار تكوينه الانتقال للسنة الثانية.

- يعتبر من اختصاصات لجنة التكوين إجبار أو إعفاء الطالب الذي انتقل للسنة الموالية دون الرصيد الكامل، من متابعة الدراسة في الوحدات والمواد التي لم يكتسبها في السنة السابقة.

- يعتبر راسبا كل طالب لم تتوفر فيه الشروط السابقة للانتقال، ويسمح له بإعادة التسجيل ما لم يتجاوز عدد السنوات التي قضاها في الماستر 3 سنوات (المادة 37 من القرار 712)[12].

8-2-3- الحصول على الشهادة

يمنح نظام "ل.م.د" مسلكين تكوينيين، مسلك أكاديمي يمنح شهادات علمية على مستوى الليسانس والماستر، ويمنح حق الترشح للطور الثالث للحصول على شهادة الدكتوراه، ومسلك مهني يوفر شهادات ليسانس وماستر مهنية، ترتبط برغبة الطالب بميدان العمل الذي يريده.

تتوج الدراسة في الطور الأول بشهادة الليسانس بعد إثبات الطالب حصوله على 180 رصيدا، ويستحق طالب الماستر شهادته بعد إثباته الحصول على 120 رصيدا.

9- تقييم تطبيق نظام "ل.م.د" في الجامعة الجزائرية

تتمحور أسس نظام "ل.م.د" حول ترقية التحصيل المعرفي وتطبيق معايير الجودة العالمية في نظام التعليم العالي. لكن ولحد اليوم، يبقى هذا الشعار على ورق كون اغلب أو كل المعايير والمتطلبات المذكورة سابقا تعد غائبة بشكل تام وهذا راجع بقدر كبير لاستمرار تفشي ذهنية التعليم الكلاسيكي على الطالب والأستاذ في آن واحد، وهذا ما ألقى بظلاله سلبا على أداء الجامعة كعنصر أساسي في تركيبة المشروع التنموي على الصعيدين المحلي والوطني.

9-1- نظام التعليم

يمكننا تلخيص واقع التعليم في مختلف الجامعات الجزائرية في ظل النظام الجديد "ل.م.د" في النقاط الآتية:

- استمرار التدريس بنفس الطرق المنهجية في النظام الكلاسيكي رغم الاختلاف الواسع بين النظامين في المخرجات التعليمية.

- الاعتماد على النظري بنسبة 90% في نقل المعارف والمعلومات في حين أن فلسفة نظام "ل.م.د" تقرب الطالب من المحيط السوسيو اقتصادي.

- لا يزال الأستاذ هو محور العملية التربوية في حين أن النظام الجديد يفترض أن الطالب هو منتج المعرفة.

- نقص المعلومات والمعارف فيما يتعلق بمبادئ نظام "ل.م.د" لدى الطلبة والأساتذة.
- كثافة العمل البيداغوجي بالنسبة للسنة الثانية ماستر والمتكونة من سداسي للدراسة والملتقيات والتربصات والمذكرات، وهذا ما أثر على جودة مذكرات نهاية التخرج.
- عدم تقييم الطلبة في الامتحانات الخاصة بالأعمال الموجهة بطريقة واقعية، بحيث يغلب عليها تقييم الطالب بمواظبته لحضور هذه الحصص.
- تقارب الفترة الزمنية بين الامتحانات والدراسة أي فترة الامتحانات طويلة جدا.
- اختلاف المقاييس ومحتوياتها في التخصص الواحد بين جامعات الوطن، وهذا يؤثر على تكوين الطلبة وعلى انتقالهم من جامعة إلى أخرى (التحويل الخارجي).
- تأثر تكوين الطلبة في تخصصات دقيقة بالميادين المقترحة حاليا على سبل المثال (العلوم الاجتماعية: الدمج بين علم الاجتماع وعلم النفس).
- جهل دور الشريك الاجتماعي والاقتصادي في العملية التعليمية ونقص فعاليتها في العملية التعليمية، خاصة في مجال التربصات.
- الانتقال من الطور الأول إلى الثاني ومن الثاني إلى الطور الثالث أي من اللسانس إلى الماستر انتقال عشوائي، وهنا غلب الكم على النوع وهذا لا يخدم العملية التعليمية، وهذه الظاهرة تؤدي بدورها إلى وجود بطالة من نوع آخر.
- وجود صعوبة في إجراء التربصات الميدانية بالنسبة للطلبة، أي عدم توفر مكان إجرائها، فهذه التربصات لها أهمية كبيرة في تزويد الطالب بالمعارف العلمية، وتمكينه من تطبيق ما تعلمه في المحاضرات والأعمال التطبيقية.
- وجود تشابه كبير في محتويات المقاييس في التخصص الواحد، سواء في الطور الواحد أو من طور لآخر.
- عدم توفر الكتاب الجامعي المتخصص وقلة وسائل البحث الالكترونية (الانترنت) وهذا يعيق إعداد البحوث والأعمال الشخصية التي يقوم بها الطلبة.

* الحلول المقترحة

- وجود أليات من شأنها تسهيل إجراء التربصات الميدانية.
- تخصيص دورات تكوينية للأساتذة حتى يتسنى لهم فهم نظام "ل.م.د".
- اقتراح تكوين لجان على مستوى الوزارة أو الجامعات مهمتها شرح نظام "ل.م.د" للطلبة والأساتذة على السواء.

- تحديد الشريك الاجتماعي والاقتصادي وتوضيح دورهما في نظام "ل.م.د".
- تغليب النوعية على الكمية بالنسبة للطلبة وذلك بإعادة النظر في الانتقال من طور إلى آخر.
- توحيد البرامج على مستوى الوطن أو على الأقل على المستوى الجهوي، حتى نقضي على مشكلة الاختلاف الموجود بين المقاييس ومحتوياتها في التخصص الواحد في الجامعات المختلفة.
- الإسراع بإدماج التخصصات الجديدة على مستوى الوظيفة العمومي.
- إعادة النظر في عروض التكوين بالسنة للسنة الثانية ماستر كأن نلغي السداسي المخصص للدراسة، وهذا في ظل تشابه المقاييس من طور لآخر، ونركز على التبرص وإعداد المذكرة لأن هذه الأخيرة تتطلب وقت طويل، والتبرص يفيد الطالب في حياته العملية.
- إعادة النظر في نقطة الأعمال الموجهة وذلك بإلغاء نقطة حضور الطلبة، فالطالب مجبر على الحضور، وعليه التقييم يكون بالدرجة الأولى على الامتحان إضافة إلى المشاركة والعمل الشخصي.
- تقليص فترة الامتحانات كأن نجري مثلا دورة استدراكية واحدة للسداسيين في نهاية السنة، وعليه نعيد النظر في كشف النقاط.
- انقسام الميدان حتى يتسنى للطلبة التكوين الجيد في إطار التخصص مثل انقسام ميدان العلوم الاجتماعية أي الفصل بين علم الاجتماع وعلم النفس، وعليه الطلبة يدرسون في التخصص ثلاثة سنوات بدلا من سنة واحدة كما هو موجود في عروض التكوين الحالية، وهكذا نضمن الجودة والنوعية.
- إعادة النظر في عروض التكوين لأن هناك مقاييس ليس لها أي علاقة بتخصصهم.
- العمل على توفير الكتاب الجامعي المتخصص بالكميات الكافية في المكتبات، وتوفير فضاءات مجهزة بأجهزة الإعلام الآلي، وهذا من شأنه يسهل للطلاب الحصول على المعلومة.

2-9- نظام الوصاية

تعتبر الوصاية أحد المستحدثات الجوهرية في إطار فلسفة نظام "ل.م.د" والتي تهدف إلى تمكين الطالب من الاندماج في الحياة الجامعية، وتحسين نوعية تكوينه بإعلامه

وتوجيهه للرفع من قدرته وإمكانية مشاركته ومرافقته في بناء مساره التكويني عن طريق تعظيم حجم العمل الشخصي. وعليه فإن الوصاية عبارة عن فضاء حوار بين الطلبة والأساتذ الوصي تقدم فيه إجابات مناسبة عن كل التساؤلات التي يمكن تواجهم في مسارهم التعليمي أو التكويني. وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن تطبيق نظام الوصاية في الجامعة الجزائرية يعاني من عدة صعوبات نلخصها في ما يلي:

- غموض شامل فيما يخص مفهومها.
- غموض في شروط تطبيقها وفي القوانين المسيرة لها.
- عدم توفر فضاءات وأمكنة خاصة بها.
- العزوف التام من قبل الطلبة لحضورها.
- وجود غموض للمهام التي يقوم بها الوصي.

* الحلول المقترحة

- إعادة النظر في مفهوم الوصاية.
- نشر ثقافتها وفلسفتها بالنسبة للطلبة والأساتذة على السواء.
- توضيح المهام المنوطة للوصي.
- وجود آليات تجعل الطالب ملزم لحضورها، كأن نجعلها بمثابة أعمال موجهة.
- توفير فضاءات وأماكن إجرائها.
- توضيح المهام التي يقوم بها الوصي.

3-9 – الوسائل التعليمية والبيداغوجية

كل إصلاح أو نظام تعليمي، مهما كانت طبيعته وإيجابياته، يتطلب إمكانات مادية وبشرية لإنجاحه، ولا يختلف نظام "ل.م.د" عن هذه القاعدة، بل أن طبيعة هذا النظام التعليمي تتطلب هياكل وتجهيزات ووسائل مادية وبشرية أكبر من النظام القديم. وهذا ما يعاب على تجربة اعتماد نظام "ل.م.د" في الجزائر، حيث أنه طبق مباشرة دون توفير المتطلبات الضرورية لذلك، وهذا ما جعل الجامعات الجزائرية تعاني من عدة مشاكل في ظل هذا النظام ونذكر من أهمها:

- نقص الوسائل التكنولوجية التي تساهم في سير الحسن للدراسة.
- جهل الأساتذة لكيفية استعمال هذه الوسائل إن وجدت.
- عدم وجود شبكة الانترنت في بعض الجامعات.

- الاعتماد على نفس الوسائل التعليمية التي كان يعتمد عليها في النظام الكلاسيكي رغم وجود اختلاف كبير بين النظامين.

* الحلول المقترحة

- توفير الوسائل التكنولوجية التي يستعين بها الأساتذة في شرح محاضراتهم وحصصهم التطبيقية.

- تخصيص دورات تكوينية للأساتذة حتى يتسنى لهم كيفية استعمال الوسائل التكنولوجية.

- تنظيم دورات تكوينية للأساتذة لتوضيح أهمية الوسائل التكنولوجية الجديدة في العملية التعليمية بالنسبة لنظام "ل م د".

4-9- خلية الجودة

إن ضمان الجودة في التعليم العالي هو مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جميع وظائف هذا التعليم وأنشطته ومحيطه الاقتصادي ويتميز أيضا ببعده الدولي (تبادل المعارف، حركية الطلبة والأساتذة والمشاريع الدولية للبحوث). تتم هذه العملية عبر تقييم داخلي أو ذاتي تقوم به المؤسسات المعنية ثم يليه تقييم خارجي من طرف مؤسسة مستقلة. ولكن المشكل المطروح في هذا المجال هو أنه:

- لم تنصب هذه الخلية لحد الساعة على مستوى الجامعة أو الكلية.

- لم تتجسد هذه الخلية على أرض الواقع لا من حيث المقر ولا الوسائل، وعليه لم تستطع مباشرة مهامها على مستويات التعليم، البحث العلمي، الحكومة والحياة الطلابية.

- هناك غموض حول مهام هذه الخلية.

* الحلول المقترحة

- توفير المقر والوسائل على مستوى الجامعة والكلية حتى يتسنى لها القيام بمهامها.

- تفعيل المهام التي تقوم بها هذه الخلية على أرض الواقع.

- وضع ميثاق لضمائم هذا التفعيل.

- تطبيق الإطار القانوني على أرض الواقع حتى يتسنى لهذه الخلية القيام بالمهام المنوطة بها.

-تنظيم ملتقيات أو أيام دراسية على مستوى الجامعات والكليات لتوضيح مجالات ومهام الخلية.

- على الخلية أن تهتم بالمجالات التالية:

- جودة الإدارة من حيث حسن التسيير.
- جودة المكتبة من حيث التسيير والخدمات التي تقدمها ونوع الكتب المتواجدة فيها.
- جودة التدريس من حيث الكفاءة وطرق التدريس.
- الاهتمام بالحياة الطلابية من حيث التكوين والفضاءات والإقامة.
- الاهتمام بالعلاقات الإنسانية فيما بين الطلاب أو بين الأساتذة أو بين الأساتذة والطلاب.

10- أهم مشاكل قطاع التعليم العالي في ظل نظام "ل.م.د"

10-1- مشكلة التحجيم: لا يزال قطاع التعليم العالي يعيش أزمة المزدوجة تتمثل في تزايد عدد الطلبة الكبير، ونقص المؤسسات والهيكل القاعدية، حيث نلاحظ عدم التطابق بين الجانب النظري الوارد في سياسة التعليم العالي، والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذه الزيادة في عدد الطلبة في كل دخول جامعي، ترتبط بمجموعة من العوامل نوجزها فيما يلي:

- * مبدأ تساوي فرص الالتحاق بالتعليم العالي.
- * النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر وتوسع عدد الملتحقين بالأطوار الابتدائية.
- * الطلب المتزايد على التعليم العالي نتيجة الوعي الثقافي ولاعتمادات اقتصادية واجتماعية ترتبط بتحسين الدخل والمستوى المهني في إطار الحراك الاجتماعي ومواجهة شبح البطالة.
- * العوامل المرتبطة بسياسات القبول ومركزية التوجيه والتقويم.
- * مجانية التعليم العالي وإهمال النوعية بسبب نقص الهياكل والمؤطرين.
- * مشكلات الإعادة والتسرب والتحويل.
- كل هذه العوامل أدت إلى تفاقم هذه المشكلة التي انجرت عنها مشكلات أخرى أعاق تطور التعليم العالي وارتبطت بـ:
- ✓ زيادة الحاجة للتمويل لمواجهة الزيادة المطردة في عدد الطلبة من حيث المقاعد البيداغوجية والهياكل، ميزانية التسيير البحث العلمي والتأطير.

- ✓ مشكلة الإطارات اللازمة كما وكيفا.
 - ✓ زيادة بطالة الخريجين التي أصبحت ظاهرة معروفة في المجتمع الجزائري نتيجة ضعف الشهادات وقلة المناصب المفتوحة.
 - ✓ نقص الفعالية والحافز عند الطلبة والأساتذة.
 - ✓ إهمال البحث العلمي.
 - ✓ هجرة الأدمغة بحثا عن وضع أفضل، واستثمار أحسن لقدراتهم وتحسين تكوينهم.
- ويعد إهمال نوعية التكوين من النتائج المهمة التي نجمت عن الاهتمام بالكم على حساب الكيف خاصة في ظل تسارع المعارف والعلوم. ومما هو متعارف عليه في ميدان التربية أن العلاقة عكسية بين عدد الطلبة والمردود التربوي فهو ينخفض بارتفاع العدد والعكس صحيح.

10-2- مشكلة التأطير

نتج عن الزيادة الكبيرة في عدد الطلبة نمو غير متناسق في التسيير وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز كبير في التأطير خاصة في المراتب العليا مقارنة بعدد الطلبة وبالمعدلات العالمية، مع انعدام شبه كلي لدور الأستاذ الوصي مما يجعل نظام "ل.م.د" لا يتوافق والطموحات المرجوة منه. ويرتبط بشكل نقص التأطير بعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

- * التوسع الكبير في التعليم العالي الذي أدى إلى ارتفاع عدد الملتحقين بالجامعات.
- * نقص التأهيل العلمي والبيداغوجي لطلبة الدراسات العليا.
- * سوء الظروف المادية والمعنوية للأستاذ الجامعي مع غياب الحوافز.
- * سياسات التوظيف غير واضحة ومعايير الترقية معقدة.
- * ضعف الدافع لإجراء البحوث لعدم وجود مستفيدين.
- * التأخر في رجوع الأساتذة المكونين بالخارج مع هجرة الكفاءات العالية.

10-3- مشكلة الهياكل والتجهيز

يعتبر تزايد عدد الطلبة من العوامل الرئيسية التي أدت إلى نقص ضبط الهياكل والتجهيز، وأصبحت ظاهرة الاكتظاظ هي السمة الملازم لكل الجامعات الجزائرية رغم الزيادة الملاحظة في عدد الجامعات، وذلك بسبب انعدام التخطيط والإستراتيجيات الجادة. إضافة لهذا نجد نقصا في التجهيزات والوسائل الحديثة التي تعد اليوم الأداة

الرئيسية لاكتساب المعارف والالحاق بالركب وربط ما هو نظري بما هو تطبيقي. هذا مع نقص المراجع الحديثة وقاعات الانترنت، إضافة لتدني الخدمات الجامعية مما لا يسمح بالتكوين الجيد. كما أن أغلب الجامعات الجزائرية تفتقر إلى مخابر البحث والكتب العلمية المواكبة للتطور الحاصل في ميدان التعليم مما يجعل الطالب لا يستفيد من الوقت الممنوح له في هذا الإطار.

10-4- مشكل إيجاد الشريك الاقتصادي

يرتبط التكوين في نظام "ل.م.د" بمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة خصوصية المناطق، فهذا النظام يتميز بازدواجية التكوين بين النظري والتطبيقي عن طريق التربصات الميدانية التي تؤهل الطالب لتقلص المناصب الموافقة فعلا للشهادة التي تحصل عليها. وفي هذا المجال نتساءل هل هناك اتفاقيات قطاعية أبرمت مع الجامعات؟ وهل يمكن للشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين التجاوب مع هذا التوجه أم أنهم غير مباينين ولا يشعرون بأنهم معنيون بتحولات الجامعة؟ الشيء الملاحظ هو أن الجامعات الجزائرية تجاهلت كليا "ل.م.د" المهني الذي يفترض أن يكون بالتوازي مع "ل.م.د" الأكاديمي، وهذا ما رفع من عدد المتخرجين بشهادات ليساناس أكاديمي الذي خلق أزمة حقيقية في كيفية التعامل معهم للسماح لهم بالتكوين في المستويين الثاني والثالث الماستر والدكتوراه. كما أن التربصات الميدانية المطلوبة تواجهها صعوبات وعراقيل كبيرة من قبل معظم المؤسسات المعنية، لذا تستعمل العلاقات الشخصية في تنظيمها أكثر من العلاقات الرسمية. إضافة إلى ذلك فإن قلة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر قلل من إيجاد فرص الشغل بالنسبة لخريجي هذا النظام، خاصة أن غالبية الشهادات التي يحملها المتخرجون لا تعكس فعلا مستواهم العلمي والمهني.

* الخاتمة

نظام "ل.م.د" يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرية ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليه، لكن أي إصلاح مرهون بمدى توفير الظروف الملائمة لنجاحه، وهذا ما يعاب على تطبيق هذا النظام في الجزائر الذي لم يوفر له المناخ في الوقت الحالي ماديا وبشرياً. فالجامعة الجزائرية ما زالت تعاني من نقص المرافق البيداغوجية كالمخابر، قاعات المطالعة، قاعات الأنترنت، المكتبات المتخصصة وغيرها من جهة، ونقص في التأطير لاسيما غياب الأستاذ الوصي من جهة أخرى.

وما يلاحظ كذلك هو عدم جاهزية القوانين المسيرة له، والاكتفاء بقوانين النظام القديم من حيث التوجيه والتقييم ومحتوى المواد المدرسة والوسائل التعليمية وغيرها. إضافة إلى غياب النصوص القانونية التي تضبط كيفية الانتقال من الليسانس إلى الماستر ومن الماستر إلى الدكتوراه. كما يلاحظ كذلك أن هذا النظام يواجه صعوبات كبيرة في التطبيق كونه ليس متعلقا بالجامعة وحدها بل يتعداها إلى الشريك الاقتصادي. يضاف إلى ذلك عدم استعداد واستيعاب الأسرة الجامعية وعلى رأسها رؤساء المؤسسات الجامعية والأساتذة للتحديات التي يفرضها النظام الجديد، هذا الأخير يستوجب استنفارا قويا لجميع الإمكانيات المادية والبشرية.

ويجب الإشارة إلى أن هذا النظام لم يحل المشاكل التي كانت تعاني منها الجامعة الجزائرية في ظل النظام الكلاسيكي، حيث أن أغلب المؤسسات الجامعية ما زالت تعاني من مشكل الإكتظاظ ونقص التأطير ونقص في الهياكل والتجهيزات الضرورية لتحقيق أهداف هذا النظام.

*الهوامش

[1] أبو الفتح رضوان، أسس التربية في الوطن العربي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، 1965، ص 63.

[2] شبايكي سعدان، لماذا اختارت الجزائر نظام "ل.م.د"؟، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 4، أكتوبر 2010.

[3] دليل الطالب، جامعة باتنة، الموقع الإلكتروني: fac-lettre.univ-batna.dz،

Octobre 1014

[4] Ministère de L'Enseignement supérieure et de la recherche scientifique: **règles d'organisation et de gestion pédagogique modalités d'évaluation et de progression, licence et master, Alger, p03.**

[5] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي، الجزائر، 2007، ص 17.

[6] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الدليل العملي لتطبيق وتابعة "ل.م.د"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 14.

[7] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية ترتيب الطلبة: القانون المتعلق بتوضيح مهمة الإشراف وتحديد كيفية تنفيذها، القرار رقم 714 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011.

[8] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية ترتيب الطلبة: القانون المتعلق بالتنظيم والتسيير البيداغوجي في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر، القرار رقم 711 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011.

[9] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كيفية التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر، القرار رقم 712 المؤرخ في 03 نوفمبر 2011.

[10] نفس المرجع.

[11] نفس المرجع.

[12] نفس المرجع.

13- ليلي زرقان، إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 16، ديسمبر 2012.

14- سعد وعادل، التكوين الجامعي ومتطلبات التنمية المحلية، دراسة تحليلية لواقع نظام "ل.م.د" في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، مجلد الملتقى، ماي 2010، صص 133-142.

15- مقدم وهيبة، الحاجة إلى تطوير المناهج الجامعية بما يتناسب مع متطلبات سوق الشغل في الجزائر، الملتقى الوطني الأول حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة الجلفة، مجلد الملتقى، ماي 2010، ص 328.

16- رقية عزاق، رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام "ل.م.د"، الملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، نوفمبر 2008.

